

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/28/7(Part I)
7 March 2014
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الدورة الثامنة والعشرون
تونس، ١٥-١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤

البند ١٠ (أ) من جدول الأعمال المؤقت

قضايا الإدارة العليا

تقييم عمل اللجنة

موجز

وضعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) برنامجاً لتقييم عملها، يتناول برامج العمل الفرعية؛ والمشاريع الممولة من حساب التنمية؛ وإجراءات العمل المعتمدة؛ والآلية الحكومية الدولية. والهدف من هذا التقييم هو تحسين أداء الأمانة التنفيذية والارتقاء به، من خلال التخطيط الدقيق والتقييم الذاتي والموضوعي للتنفيذ. والهدف من هذا التقييم كذلك مراجعة الهيكل الداخلي للجنة من أجل الارتقاء بأدائها إلى أعلى معايير الفعالية والكفاءة. ويتوخى برنامج التقييم ترسيخ مبدأ المساءلة والمصداقية، سعياً إلى التطور والتحسّن الدائم في المستقبل انطلاقاً من التجارب الماضية. ويتناول هذا التقرير الأنشطة التي نفذتها الإسكوا في إطار برنامج التقييم لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٦-١ مقدمة
		<u>الفصل</u>
٣	٨-٧ أولاً- رصد البرامج
٤	١٢-٩ ثانياً- قياس جودة عمليات التقييم الداخلي للإسكوا في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ ضمن مكتب خدمات الرقابة الداخلية في الأمم المتحدة
٥	١٧-١٣ ثالثاً- تقييم البرامج الفرعية
٦	٢١-١٨ رابعاً- تقييم المشاريع الممولة من حساب التنمية ومن خارج الميزانية
٧	٢٤-٢٢ خامساً- التقييم لأغراض محددة
٨	٢٨-٢٥ سادساً- تقييم الاجتماعات الحكومية للإسكوا
٩	٣٠-٢٩ سابعاً- التدريب والتطوير

مقدمة

١- طلبت البلدان الأعضاء في الإسكوا بموجب القرار ٣١٢ (د-٢٧) بشأن "تقييم عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا"، المؤرخ ١٠ أيار/مايو ٢٠١٢، إلى الأمانة التنفيذية "مواصلة الجهود الرامية إلى الارتقاء بأداء الأمانة التنفيذية، باتخاذ عدد من التدابير، منها تقييم عمل الأمانة التنفيذية ومراجعة هيكلها الداخلي باستمرار، لتحقيق أعلى مستوى من الفعالية والكفاءة". وطلبت أيضاً أن تقدم الأمانة التنفيذية إلى اللجنة في دورتها الثامنة والعشرين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

٢- ويتوخى برنامج التقييم الذي تعتمده الأمانة التنفيذية للإسكوا وعملياتها التالية، العمل بأسلوب منهجي وبكل دقة وموضوعية في تقييم يتناول:

- البرامج الفرعية السبعة؛
- المشاريع الممولة من حساب التنمية؛
- المشاريع الممولة من موارد من خارج الميزانية العادية بمبلغ يتجاوز ٢٥٠.٠٠٠ دولار أمريكي؛
- إجراءات العمل المعتمدة؛
- الاجتماعات الحكومية.

٣- ويهدف برنامج التقييم إلى رصد أثر برامج العمل الفرعية المتخصصة والمشاريع والأنشطة التي تنفذها الإسكوا، وتقييم فعاليتها وكفاءتها وصلتها بواقع البلدان الأعضاء والمنطقة. وتهدف أيضاً إلى جمع معلومات واقعية وموثوقة وأنية، تتيح الأخذ بما يخلص إليه التقييم من نتائج وتوصيات في عملية اتخاذ القرار.

٤- والمقصود من هذا التقييم تزويد الإدارة العليا بالأدوات والأدلة اللازمة لقيادة المشاريع والأنشطة نحو أفضل النتائج. ولذلك، تحرص الأمانة التنفيذية على الاسترشاد بنتائج التقييم في تطبيق نهج الإدارة على أساس النتائج بجميع عناصره، من التخطيط إلى وضع الميزانية إلى التنفيذ ومن ثم الرصد وتقديم التقارير. والغاية المرجوة من التقييم هي تعزيز الإطار المؤسسي لعمل الإسكوا، والاستخدام الأمثل لمواردها في تقديم خدمات وتنفيذ أنشطة عالية الجودة ودائمة الأثر.

٥- وقد أنشأت الإسكوا إطاراً منهجياً شاملاً للتقييم في عام ٢٠١٠، وذلك بعد اعتماد سياسة جديدة للتقييم تسترعي المعايير التي يعمل بها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم داخل منظومة الأمم المتحدة. ومنذ ذلك الحين تحرص الإسكوا على تعميم ثقافة التقييم، منطلقاً أساسياً للمساءلة والتعلم.

٦- ويتناول هذا التقرير الجهود التي بذلتها الأمانة التنفيذية لتحسين أداء الإسكوا، من خلال عمليات التقييم العامة والمخصصة على مدى فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. ويتضمن أيضاً إطاراً عاماً لبرنامج التقييم لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

أولاً- رصد البرامج

٧- أجرت الإسكوا في عام ٢٠١٢ مراجعة للمنهجية المتبعة في رصد برامجها، بدأت على إثرها تطبيق نهج الإدارة على أساس النتائج في تنفيذ جميع أنشطتها العملية. وهذا النهج يسمح للإسكوا بتحديد نتائج تنفيذ الالتزامات المدرجة في برنامج عملها وميزانياتها العادية، ويضع إطاراً واضحاً للصلة بين استخدام الموارد والتقدم المحرز في تنفيذ تلك الالتزامات. ووضعت الإسكوا استراتيجية للإدارة على أساس النتائج خاصة بالأمانة التنفيذية، بالإضافة إلى مبادئ توجيهية جديدة لإعداد الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. ومن خلال اعتماد هيكل للعمل أكثر اتساقاً، والاستفادة القصوى من الموارد البشرية والمالية المتوفرة، واعتماد طريقة عمل أكثر كفاءة وفعالية، تهدف الإسكوا إلى رصد جودة نتائج عملها، بدلاً من الاكتفاء بإحصاء عدد هذه النتائج.

٨- واستمرت الإسكوا في عام ٢٠١٣ في تحسين قدرتها على الرصد، إذ اعتمدت نهجاً شاملاً يتناول جميع النواتج ضمن جميع بنود الميزانية. وفي هذا الإطار، عمدت إلى تعيين شخص مسؤول لكل برنامج فرعي، للتمكن من حصر جميع النواتج والإنجازات. وأدرجت جميع النواتج في ما يُعرف بأداة الإسكوا لرصد الأداء، وهي قاعدة بيانات إلكترونية الهدف منها رصد وتقييم التنفيذ المالي على ضوء الإنجازات المتوقعة. واعتباراً من عام ٢٠١٤، أصبح بإمكان الإسكوا أن تتبّع، في الزمن الحقيقي، التقدم في التنفيذ المالي والبرامجي، بجميع بنودها. وسيؤدي ذلك إلى تحسين قدرة الأمانة التنفيذية على تعزيز التآزر بين أنشطة مختلف البرامج والميزانيات، وتحقيق المزيد من القيمة المضافة.

ثانياً- قياس جودة عمليات التقييم الداخلي للإسكوا في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ ضمن مكتب خدمات الرقابة الداخلية في الأمم المتحدة

٩- في عام ٢٠١٣، نشرت شعبة التفتيش والتقييم التابعة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية في الأمم المتحدة سجلاً مفصلاً يتضمّن نتائج التقييم الأول الذي أجرته الإسكوا لأدائها في فترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وهذا السجل هو "أداة للمتابعة" تستخدمها الأمانة العامة للأمم المتحدة لقياس جودة عمليات التقييم الداخلية. وهو يعطي صورة عن كفاءة هذه العمليات وفعاليتها، وأيضاً عن نقاط ضعفها. ويسمح هذا السجل للإسكوا بتحديد الثغرات في عمليات التقييم الداخلية وبتعزيز كفاءة هذه العمليات وتحويلها إلى جزء لا يتجزأ من آلية العمل.

١٠- وقد أتت نتائج الإسكوا وفقاً لهذا السجل، المعروف أيضاً بسجل الإنجاز، إيجابية. ونالت الإسكوا نقاطاً إيجابية على وضوح التسلسل الإداري، واعتماد سياسة للتقييم الذاتي، ووضع خطة عمل للتقييم مقرونة باليات للمتابعة، ودمج مبدأ المساءلة والتعلم ضمن سياسة التقييم هذه، ونشر تقارير التقييم لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ على موقعها الإلكتروني.

١١- وأشار سجل الإنجاز إلى أن عدداً من عناصر التقييم الداخلية للإسكوا ما زالت "قيد التحسن". ودعا مكتب خدمات الرقابة الداخلية للإسكوا إلى بذل مزيد من الجهود لإدماج معايير فريق التقييم التابع للأمم المتحدة في سياسة التقييم، والأخذ بنتائج التقييم الذي أجراه هذا المكتب، وتحسين نوعية تقارير عمليات التقييم الداخلية.

١٢- وحدد سجل الإنجاز ثلاثة أوجه قصور في عمليات التقييم الداخلية في الإسكوا. أولاً، لم تبلغ الحصة المخصصة لهذه العمليات نسبة ١ في المائة من الميزانية الإجمالية للإسكوا، وهي النسبة التي يوصي بها فريق الأمم المتحدة للتقييم. ثانياً، لم يكن للتقييم المساهمة الفاعلة في تحسين نتائج أنشطة برامج الإسكوا والمساءلة بشأنها. ثالثاً، لا يستوفي التسلسل الإداري في اللجنة معيار الاستقلالية المنصوص عليه في سياسة التقييم الداخلي.

ثالثاً- تقييم البرامج الفرعية

١٣- في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، بدأت الإسكوا تقيماً ذاتياً استنسابياً لإثنين من برامجها الفرعية، أحدهما برنامج المعلومات والاتصالات لأغراض التكامل الإقليمي، والآخر برنامج السياسات الاجتماعية المتكاملة. والهدف من هذه التقييمات الذاتية قياس فعالية البرامج الفرعية في تنفيذ برنامج عمل الإسكوا، والبرنامج العادي للتعاون الفني، والأنشطة الممولة من خارج الميزانية. واستناداً إلى التوصيات الواردة في تقرير كل تقييم، يمكن تقديم التوصيات العامة التالية التي تنطبق على جميع البرامج الفرعية:

- زيادة العمل المشترك بين الأجهزة الداخلية المعنية بمجالات مختلفة؛ وإنشاء الآليات اللازمة لتوثيق التعاون بين الشعب المختلفة وضمن الشعبة الواحدة، وذلك لتحقيق أعلى مستوى ممكن من التآزر ضمن الإسكوا والارتقاء بمستوى النتائج؛
- تعزيز الخبرة الفنية للإسكوا للاضطلاع بدور قيادي في مجال توليد الأفكار الابتكارية، والارتقاء بمكانتها كمركز للمعرفة على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛
- توقيع المزيد من اتفاقات التعاون مع البلدان الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني وهيئات الأمم المتحدة، وتعميق الاتصال معها، بهدف بناء الشراكات الفاعلة والمثمرة؛
- جمع الأموال للمبادرات البالغة الأهمية وتعبئة الموارد من خارج الميزانية بهدف تعزيز أنشطة البرامج الفرعية، بحيث تلبى المتطلبات الملحة في المنطقة؛
- استخدام أدوات إدارة المعارف، واستحداث آليات لتبادل المعلومات عبر الإنترنت واستخدامها في جميع أجهزة الإسكوا، وذلك من أجل التواصل المستمر والمنظم مع البلدان وجميع القطاعات المعنية، والتشارك في التجارب الماضية والممارسات المثلى مع اللجان الإقليمية الأخرى؛
- التركيز على قضايا المساواة بين الجنسين، وعلى تعميم مفهوم المساواة وتمكين المرأة في جميع البرامج الفرعية؛
- الاستفادة من خبرات المستشارين الإقليميين وإعادة توجيه دورهم بحيث يكون عاملاً فاعلاً في توثيق علاقات الترابط بين الخدمات الاستشارية والبرامج الفرعية، وتحقيق توافق مهامهم ووظائفهم مع أهداف تلك البرامج.

١٤- وفي إطار تعزيز المساءلة ونشر ثقافة تحقيق النتائج، تناولت الإدارة العليا الاستنتاجات والتوصيات التطلعية الناتجة من عمليات تقييم البرامج الفرعية ببحث مستفيض، وأعدت رداً مفصلاً على كل توصية. وبعد ذلك، قامت الأمانة التنفيذية، مع المدير المسؤول عن كل من البرامج الفرعية، بوضع خطط عمل محددة تتجه نحو تحقيق النتائج خلال فترة سنتين. وتكون هذه الخطط أساساً لمراجعة تجرى مرة كل سنتين للتقدم المحرز انطلاقاً من توصيات التقييم.

١٥- وقد أجرى البرنامج الفرعي المعني بالإحصاء مراجعة دقيقة لإنجازاته في إطار خطة العمل الأولى للفترة ٢٠١١-٢٠١٣. وبعد إجراء مشاورات مع الإدارة العليا، تم الاتفاق على مراجعة خطة العمل لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ وتكييفها على ضوء نتائج عملية إعادة الهيكلة التي شهدتها الإسكوا في عام ٢٠١٣. وقد أخذت خطة العمل الجديدة في الاعتبار أولوية تنسيق البيانات في المنطقة، وأهمية توفر البيانات الموثوقة في الوقت المناسب بالنسبة إلى عملية وضع السياسات المرتكزة على الأدلة. وتتضمن أهم التدابير المقررة وضع رؤية استراتيجية جديدة للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠ في جميع الشعب؛ وإنشاء وتشغيل قاعدة بيانات إقليمية إلكترونية للبيانات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتتضمن هذه التدابير أيضاً توجيه عمل فرقة العمل المعنية بتنسيق الأنشطة الإحصائية، على أن تكون تلك خطوة تمهيدية لإنشاء آلية دائمة لتنسيق الإحصاءات في المنطقة.

١٦- ووضعت شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشعبة التنمية الاجتماعية، استجابة للتوصيات الناتجة عن تقييم برنامج كل منهما، خطتي عمل منفصلتين عن خطة التقييم الذاتي للإسكوا. وتضمنت هاتان الخطتان مجموعة من التدابير الواضحة والمحددة زمنياً لفترة سنتين. وقررت شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الخطط الخاصة بالعمل على إنشاء لجنة فنية للتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وجمع الأموال لدعم برنامج عملها العادي؛ وإنشاء مراكز امتياز في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان الأعضاء. واقترحت شعبة التنمية الاجتماعية وضع برنامج لمدة ست سنوات لإجراء البحوث في أهم المجالات ذات الأولوية في المنطقة؛ وتوثيق التعاون مع الشعب الأخرى في الإسكوا؛ وتوطيد الشراكات الإقليمية؛ وتعزيز كفاءة إطارها المؤسسي بهدف وضع سياسات اجتماعية تتسم بالشمول، وذلك من خلال التعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

١٧- ومن المقرر أن تجري الإسكوا في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ ثلاث عمليات تقييم ذاتي، وأن تجري الإدارة العليا نقاشاً بشأن أهم المحاور البرنامجية والمواضيعية لهذه التقييمات، وذلك بعد استعراض نتائج عمليات التقييم بالتفصيل وتحليل أوجه ضعفها.

رابعاً- تقييم المشاريع الممولة من حساب التنمية ومن خارج الميزانية

١٨- تنص سياسة التقييم الذاتي للإسكوا والمبادئ التوجيهية الصادرة عن حساب التنمية على إجراء تقييم خارجي ومستقل لكل مشروع ممول من هذا الحساب. وحساب التنمية هو هيئة تابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة، أنشئت بهدف تقديم الدعم لخطط ومبادرات التنمية التي تضطلع بها أجهزة الأمم المتحدة في مختلف أنحاء العالم.

١٩- وفي الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أنجزت الإسكوا تقييماً لمشروعين مولهما حساب التنمية. واتخذت الإدارة العليا عدداً من التدابير على أساس هذا التقييم، ثم بدأت تقييماً لمشروعين آخرين. وأدت هذه التقييمات الأربعة، إلى الاستنتاجات والتوصيات الهامة التالية على صعيد الإسكوا بشكل عام:

- تحديد أصحاب المصلحة والتشاور معهم: ينبغي أن تجري الشعب المعنية في الإسكوا مشاورات معمقة مع الشركاء والمستفيدين من خدماتها خلال مرحلة وضع التصور الأولي للمشاريع، وذلك

توخياً للدقة في تحليل المشاكل، وسعياً لدعم المشاريع بالالتزام السياسي والتأييد اللازم على أعلى المستويات؛

- استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع شعب الإسكوا وأنشطتها: ينبغي أن يُستفاد من هذه التكنولوجيا في المشاريع، وأهمها المنصات والمواقع والغرف الإلكترونية. وقد ثبتت فعالية هذه الأدوات وجدواها في تبادل المعلومات حول المشاريع ونشرها، وتوثيق التعاون بين الشركاء بشأنها؛
- بناء الشراكات الإقليمية: ينبغي أن تكون المشاريع محوراً لمزيد من التعاون الوثيق والمثمر مع المنظمات الإقليمية، مثل جامعة الدول العربية، وذلك للاستفادة من أوجه التآزر، وتعزيز أثر تلك المشاريع وفعاليتها؛
- الاستدامة: ينبغي أن تقتزن المشاريع بخطة للتوعية بها وتعميم منجزاتها، وذلك لضمان استدامة نتائجها.

٢٠- ومن المتوقع أن تُنجز في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ خمسة مشاريع أخرى يمولها حساب التنمية وتديرها الإسكوا، ومن المفترض أيضاً إجراء تقييم لها حين انتهائها.

٢١- وتنص سياسة التقييم المعتمدة في الإسكوا على إجراء تقييم نهائي للمشاريع الممولة من خارج الميزانية، بمبلغ يتجاوز ٢٥٠ ٠٠٠ دولار أمريكي. غير أن مشاريع هذه الفئة التي أطلقت خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ لا تزال قيد الإنجاز، وبالتالي لم يجر أي تقييم لها حتى الآن. وتعزم الإسكوا، بموجب خططها لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، إجراء تقييم في منتصف المدة لمسار تنفيذ المشاريع الممولة من خارج الميزانية وإجراء أربعة تقييمات بعد إنجازها.

خامساً- التقييم لأغراض محددة

التدقيق في الوظائف في شعبة تخطيط البرامج والتعاون الفني

٢٢- في عام ٢٠١٢، بدأت الإسكوا عملية التدقيق في شعبة تخطيط البرامج والتعاون الفني. وبعد استعراض وظائف الشعبة ومهامها، خلصت عملية التدقيق إلى توصية بإعادة هيكلة الشعبة من أجل تعزيز قدرتها على تقديم التوجيه اللازم للبرامج الفرعية؛ وتحقيق الاتساق بين التخصصات المختلفة التي تندرج ضمن برنامج العمل العادي للإسكوا وبرنامجها للتعاون الفني؛ وتسهيل بناء الشراكات وتعبئة الموارد؛ وتعزيز القدرات في مجال التقييم. والهدف من هذه التوصية هو معالجة تراجع فعالية هذه الوظائف مع مرور الوقت، وتفادي الازدواجية مع جهات أخرى في المنظمة بالاضطلاع بها. ونتيجة للتقييم، وُزِع موظفو الشعبة على قسمين، هما قسم التوجيهات الاستراتيجية والشراكات، وقسم التخطيط الاستراتيجي والرصد. وفي عام ٢٠١٤، بدأت الإسكوا استعراض سير العمل في القسمين في إطار المتابعة الشاملة.

دراسة وافية للإطار التنظيمي لجميع البرامج الفرعية في الإسكوا

٢٣- في عام ٢٠١٣، وفي سياق جهودها الرامية إلى تقييم هيكلها التنظيمي، بدأت الإسكوا مراجعة للهيكل التنظيمي لبرامجها الفرعية السبعة، وذلك لمراجعة مجالات اختصاص هذه البرامج وتحقيق ما يلي:

-٨-

- تحديد مجالات العمل المتداخلة مع عمل المنظمات الأخرى؛
- تحديد مجالات العمل التي تتميز بها الإسكوا؛
- تحديد مجالات العمل المتداخلة فيما بين البرامج الفرعية، مما يؤدي إلى إضعاف الأداء وعدم اتساق السياسات؛
- تقديم توصية بإعادة ترتيب الأولويات ضمن البرامج الفرعية وفيما بينها، من أجل تعزيز أداء الإسكوا.

٢٤- وتضمنت أهم توصيات التقرير تعزيز العمل المعياري والتنفيذي للإسكوا في قضايا التكامل الإقليمي؛ وبناء قدرتها على تقديم خدمات النمذجة الاقتصادية للبلدان الأعضاء؛ وتعزيز قدراتها الإحصائية؛ ومواءمة البيانات كأساس لوضع سياسات تركز على الأدلة؛ ووضع رؤية طويلة الأجل للتنمية تقوم على العدالة الاجتماعية؛ وإيلاء الأولوية لاعتماد نهج إقليمي متعدد التخصصات تجاه خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ وزيادة التركيز على التكنولوجيا؛ وتعميم قضايا المرأة في كل نواحي عمل الأمانة التنفيذية. وقد شرعت الإدارة العليا في تنفيذ هذه التوصيات، بعد إجراء مراجعة وافية وموسعة.

سادساً- تقييم الاجتماعات الحكومية للإسكوا

٢٥- نظمت الإسكوا أحد عشر اجتماعاً حكومياً في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، وعقدت دورتها السابعة والعشرين في أيار/مايو ٢٠١٢. وأجرت تقييمات لهذه الاجتماعات ذات شقين: الأول بناءً على الردود التي أوردتها رؤساء الوفود في الاستبيانات التي أعدت خصيصاً لهذه الاجتماعات، والثاني بناءً على مجموعة من المعايير حددتها الأمانة التنفيذية سلفاً.

٢٦- وكان التقييم عموماً إيجابياً حسب آراء الوفود المشاركة في الاجتماعات. وفي فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، تحسنت نتائج تقييم هذه الاجتماعات بالمقارنة مع فترة السنتين السابقة، إذ نالت جميعها علامة ٤ أو أكثر على معيار ١-٥ حيث ٥ هي ممتاز. وهذا يعبر عن اهتمام متجدد من البلدان الأعضاء في عمل الإسكوا.

٢٧- وبهدف تعميم الدروس والممارسات المثلى المستخلصة من تقارير التقييم، وحرصاً على مبدأ المساءلة، سترج الأمانة التنفيذية بنداً على جدول أعمال الاجتماعات الحكومية المقررة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ حول استنتاجات وتوصيات عمليات التقييم، وحول التدابير التي اتخذتها الأمانة التنفيذية عملاً بهذه التوصيات والاستنتاجات.

٢٨- وخلصت تقارير التقييم إلى الاستنتاجات والتوصيات التالية بشأن تحسين آلية الاجتماعات الحكومية الدولية في المستقبل:

- التقيد بالمواعيد المحددة لإنجاز وثائق الاجتماعات: تقديم وثائق الاجتماعات إلى البلدان الأعضاء قبل انعقاد الاجتماعات بوقت كاف، ليتمكن أعضاء الوفود من الاطلاع عليها ومناقشة مضمونها مع الجهات المعنية في دولهم، والتوصل إلى مواقف موحدة بشأنها؛

- استخدام وسائل الاتصال الجديدة مثل البريد الإلكتروني والمواقع المخصصة على شبكة الإنترنت لنشر الوثائق وإيصالها إلى الوفود بالسرعة المطلوبة؛
- العمل باستمرار على تقديم بيانات حديثة وشاملة أثناء الاجتماعات: يتطلب ذلك تضمين وثائق الاجتماعات الحكومية معلومات وبيانات إحصائية حديثة حول جميع البلدان الأعضاء وآخر التطورات في المواضيع المعروضة للمناقشة، ولا سيما حول البلدان المنضمة حديثاً إلى الإسكوا؛
- زيادة تواتر انعقاد الاجتماعات: يهدف ذلك إلى المساهمة بفعالية أكبر في طرح ومتابعة القضايا المستجدة في المنطقة. ففي بعض مجالات التعاون، لا يكفي عقد اجتماع مرة كل سنتين للتصدي للقضايا المستجدة في ظل التطورات المتسارعة التي تواجهها البلدان الأعضاء؛
- تعزيز التفاعل بين البلدان الأعضاء: يتطلب ذلك إعطاء البلدان الأعضاء متسعاً أكبر من الوقت لعرض تجاربهم في المواضيع التي يطرحها الاجتماع، وإفساح المجال أمام تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة. وفي المقابل، يجب تقليص الفترة الزمنية المخصصة لتقديم العروض، وزيادة الفسحة المخصصة للمناقشات؛
- متابعة تنفيذ التوصيات: يُقصد بذلك إجراء رصد وتقييم دوري للتقدم في تنفيذ توصيات اللجان ومقرراتها، في إطار من التعاون والتواصل الدائم بين الأمانة التنفيذية ورئيس اللجنة المعنية ومكتبها والبلدان الأعضاء، بحيث تشمل المتابعة جميع الالتزامات الواردة في هذه التوصيات؛
- توطيد التنسيق بين الإسكوا والبلدان الأعضاء في الفترة الفاصلة بين الدورات: يستدعي ذلك البحث في طرق تعزيز التواصل وتبادل المعلومات بين البلدان الأعضاء، وأيضاً بين الإسكوا والبلدان الأعضاء، وذلك في الفترة الفاصلة بين الدورات، بما في ذلك من خلال النظر في عقد اجتماعات افتراضية مثلاً؛
- تعزيز الخدمات الاستشارية: يُقصد بذلك رفع مستوى خدمات التعاون الفني المقدمة إلى البلدان الأعضاء، لا سيما أقلها نمواً؛
- دعوة شخصيات بارزة في مجالات مهنية محددة إلى الاجتماعات، بصفتهم الشخصية، وذلك للاستفادة من آرائهم وخبراتهم والتباحث معهم في التطورات الأخيرة والقضايا الناشئة في المنطقة العربية.

سابعاً- التدريب والتطوير

- ٢٩- تعاقبت الإسكوا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ مع مستشارين لتدريب الموظفين في مختلف الشعب والأقسام على تصميم المشاريع. وهذا التدريب، الذي شمل حصصاً في الرصد والتقييم، هدف إلى تزويد الموظفين بآخر المهارات في نهج الرصد والتقييم.
- ٣٠- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، نظمت الإسكوا دورة تدريبية في إدارة المشاريع لمديري المشاريع والموظفين العاملين فيها، تناولت المنهجيات والتقنيات اللازمة لرصد المشاريع وتقييمها.